بناء اقتصاد احتوائي

رئيسة وزراء آيسلندا تناقش أثر القضايا المرتبطة بنوع الجنس على تغيير المفاهيم الاقتصادية

كاترين ياكوبسدوتر

الصورة: مكتب دولة رئيسة وزراء آيسلندا

بينما تعمل الحكومات على تحويل اهتمامها تدريجيا من المقاييس الأولية القائمة على إجمالي الناتج المحلي إلى معايير الرفاهية عند الحكم على النجاح الاقتصادي، يزداد الطلب على سياسات تقدمية للعدالة الاجتماعية. لذلك يدرس العديد من صناع السياسات كيف تمكنت آيسلندا، التي تتمتع باقتصاد قوي نسبيا، من جعل المساواة بين الجنسين عنصرا أساسيا في سياساتها الداخلية والخارجية.

وطالبت حملة تحقيق المساواة للمرأة في آيسلندا باتخاذ إجراءات حكومية لتحرير المرأة من القوالب الاجتماعية التي قمعتها على مدى قرون. ويشمل ذلك إجراء تعديلات تشريعية لتحقيق الحريات الجنسية والإنجابية للمرأة بالإضافة إلى إصدار قوانين قوية معنية بالمساواة وتخصيص حصص للجنسين في مجالس إدارات الشركات.

ولكن الأمر استلزم أيضا سياسات تعتبر، من المنظور الاقتصادي التقليدي، باهظة التكلفة. ولا يزال عامل التكلفة يقف حائلا دون قيام العديد من الحكومات بتطبيق هذه السياسات. والموضوعان الرئيسيان في هذا المجال هما الرعاية الشاملة للأطفال والإجازة الوالدية المشتركة. وإذا تم تطبيق هذه السياسات بشكل صحيح، يمكنها أن تحُدث تغييرا في التركيبة — وقواعد اللعبة — في المجالين العام والخاص. لماذا؟ لأنها تمكّن المرأة من المشاركة في سوق العمل وصنع القرارات العامة، مع إتاحة المجال أمام الرجل للمشاركة في المسؤوليات المنزلية. غير أن هذه السياسات الداعمة للأسرة لم تحظ بالتأييد العالمي الذي تستحقه وينظر إليها الكثيرون باعتبار أنها ستفتح بابا واسعا أمام الإسراف في الإنفاق العام.

لقد مضى خمسون عاما منذ أن قال روبرت كينيدي عن حق إن إجمالي الناتج المحلي يقيس كل شيء ما عدا ما يجعل الحياة جديرة بالاهتمام. غير أن الدراسات الاقتصادية لا تزال منحصرة في ما يمكن قياسه، حيث تقسم الإنفاق الحكومي إلى فئتين: نفقات واستثمار. ويعني هذا التقسيم الثنائي أن الإنفاق على البنية التحتية المادية يُصنف كاستثمار، ويستحق بالتالي الأموال العامة. ومن الناحية الأخرى، تُصنَّف البنية التحتية الاجتماعية كنفقات أو تكاليف تشغيل، ويُفضَّل أن تكون أول البنود التي ينبغي تخفيضها. ومع ذلك فإن هذه البنية التحتية الاجتماعية هي التي تحافظ على حياتنا منذ (قبل) الميلاد وحتى الموت وتخلق الظروف التي تجعل الحياة جديرة بالاهتمام.

ومن المثير للاهتمام أن البنية التحتية المادية — الطرق، والأنفاق، والمباني – تشكل غالبا المجال الرئيسي لتوظيف الرجال، بينما يتم توظيف النساء على الأرجح في الخدمات المرتبطة بالبنية التحتية الاجتماعية — التعليم، ورعاية الأطفال، والرعاية الصحية. وبالتركيز على البنية التحتية المادية دون البنية التحتية الاجتماعية، يتجاهل الاقتصاديون وصناع السياسات حقيقة واضحة، وهي أننا بحاجة إلى الاثنتين من أجل ازدهار مجتمعاتنا وتطورها. فما قيمة مبنى المدرسة بدون تعليم عالي الجودة للجميع؟ وما قيمة مبنى المستشفى بدون من يقدمون الرعاية الصحية؟ وما قيمة الطريق أو النفق في مجتمع تحول فيه الأمية دون حدوث حراك اجتماعي؟

وبهذه النظرة الضيقة للعالم، ليس من المستغرب اعتبار سياسات الرعاية الشاملة للطفل والإجازة الوالدية من الكماليات وليست سمات أساسية للاقتصاد الناجح. ولكنها في الواقع جزء لا يتجزأ من بناء مجتمع يمكن للجميع أن ينجح فيه. وإن كان هناك شيء ينبغي لمن يعيشون في القرن الحادي والعشرين — قرن تحرير المثليين وتحرير المرأة، على سبيل المثال — أن يعرفوه بصورة أفضل مقارنة بمن كانوا يعيشون في القرن الماضي، فهو مزايا تحرير الناس من المعايير والقوالب الاجتماعية الموضوعة سلفا.

فهناك اختلاف صارخ بين مشاركة المرأة في القوى العاملة في البلدان التي تتوافر فيها رعاية الأطفال بتكلفة ميسرة والبلدان التي تجُبَر فيها المرأة على المفاضلة بين الأسرة والعمل. ومتى كانت تكاليف رعاية الأطفال مرتفعة، لا تستطيع الأمهات في الفئات الأقل دخلا تحمل تكاليف العمل. ومن المؤكد أن حدوث تحول ثقافي قد يمكِّن الأسر من رفض قبول النموذج التقليدي للذكر المعيل. لكن الفجوة في الأجور بين الجنسين ستواصل دفع الرجال إلى العمل مع إبقاء النساء في المنزل. وما دامت مجتمعاتنا تُبنى بطريقة يتعين فيها على النساء الحصول على فترات راحة طويلة من العمل لرعاية أسرهن، ستظل هذه الفجوة في الأجور مستمرة كما كانت دائما.

وفي العقود الأخيرة، وضعت بلدان الشمال برامج الإجازة الوالدية المشتركة التي تقدم جزءا محددا من الإجازة لكلا الوالدين بنظام «استخدم أيام الإجازة أو اخسرها» (بما في ذلك للأزواج من نفس الجنس والوالدين بالتبني). ويتيح النموذج الآيسلندي— الذي تموله الحكومة والشركات — لكل من الوالدين استخدام إجازة مدتها ثلاثة شهور إلى جانب ثلاثة شهور إضافية يمكن تقسيمها بين الوالدين حسب اختيارهما. وستقوم حكومة بلدي بتمديد هذا الاستحقاق لفترة أطول. ويأتي ذلك في إطار جهد أوسع نطاقا يهدف إلى سد الفجوة بين الإجازة الوالدية والرعاية النهارية عالية الجودة الممولة من الحكومة التي تقدَّم الآن بدءا من سن الثانية، وهي الفجوة التي يُغطَّى معظمها الآن من خلال رعاة الأطفال المدعمين.

وقد تم تطبيق النموذج الحالي على مراحل منذ عام ٢٠٠٠ وأدى— بجانب سياسات الرعاية الشاملة للطفل— إلى تحول المجتمع الآيسلندي، وفي الوقت نفسه تدعيم الاقتصاد. فقد حدث تحول في العقلية، حيث ترى الأسر الآن أن واجبات الوالدين ورعايتهما للأبناء ينبغي تقاسم مسؤوليتها بالتساوي بينهما. وأقام الآباء علاقات أفضل مع أبنائهم، ولم يعد هناك أساس للحجة القديمة بأن النساء لا يمكن توظيفهن أو ترقيتهن لأنهن (جميعا!) سينسحبن من سوق العمل. وعلى المستوى الشخصي، لولا سياسات بلدي الداعمة للأسرة لما صرت رئيس وزراء وأُمًا لثلاثة أولاد رائعين.

فهل هذا يعني أن آيسلندا قد حلت الشفرة وأن الجميع يتمتعون بحقوق وفرص متساوية؟ للأسف لا. فلا تزال الفجوة في الأجور بين الجنسين قائمة، ولا تزال الوظائف التي تشغلها النساء عادة مقدرة بأقل من قيمتها ويتقاضين عنها أجرا أقل من المستحق في سوق عمل لا تزال مفرطة في الفصل بين الجنسين. ولم ننجح في القضاء على العنف والتحرش، كما يتعرض أطفالنا للقوالب النمطية الجنسانية كما هو حال الأطفال في كل أنحاء العالم. لكننا أحرزنا تقدما. فنسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة تبلغ ٨٠٪ تقريبا، أي أقل بقليل من نسبة مشاركة الرجل التي تبلغ ٨٧٪، غير أنها تتطابق تقريبا مع متوسط نسبة مشاركة الرجال في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويعد النشاط الاقتصادي المكثف القائم على مساهمة الجميع بمختلف أجناسهم عنصرا أساسيا في اقتصاد آيسلندا، حيث معدل البطالة منخفض بشكل ملحوظ ولا يتجاوز ٢,٩٪.

إن احتواء وتحرير الكثيرين، وليس القليلين، هو الإجراء الصحيح الذي يجب القيام به ليس من منظور العدالة الاجتماعية فحسب وإنما أيضا من المنظور الاقتصادي. وهو أحد الأسباب العديدة لمشاركة آيسلندا الآن في مجموعة حكومات اقتصاد الرفاهية، التي تعمل على تحقيق الاستدامة والرفاهية للجميع، في سياق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة.

وتعد المساواة بين الجنسين هدفا مهما من هذه الأهداف، وهو هدف لا يتحقق تلقائيا. فهو يتطلب رؤية أيديولوجية، وكفاحا سياسيا، وعملا من جانب الحكومات والشركات والمجموعات الاجتماعية. ولا يزال تحرير المرأة والأقليات يشكل إحدى المهام العاجلة على الصعيد السياسي في الوقت الحالي. وعلينا أن نمضي قدما في تنفيذ سياسات اقتصادية تقدمية تتحدى القوالب النمطية الشائعة عن التكاليف والمنافع وتواصل تعزيز المساواة بين الجنسين في إطار جدول أعمال مستقبلي للعدالة الاجتماعية. وسيتم الحكم على جيلنا من خلال مدى نجاحنا في هذا المجال. FD

كاترين ياكوبسدوتر هي رئيسة وزراء آيسلندا.